نادي زيغود يوسف لكرة اليد يصعد للقسم الممتاز

● تمكن فريق نادي زيغود يوسف لكرة اليد رجال، القسم الأول مجموعة الشرق، من الصعود إلى القسم الممتاز، وهذا بعد انتهاء المباراة التي جمعته، نهاية الأسبوع المنقضي، مع نظيره فريق الأمل الرياضي القسنطيني. المباراة التي جمعت الفريقين على مدار 60 دقيقة في شوطين، كانت صعبة بالنسبة لـ 14 لاعبا الذين خاضوها في الميدان، ليكون الفوز حليف فريق نادي زيغود يوسف بعد أن أرسى لاعبوه 25 هدفا في مرمى فريق الأمل الرياضي القسنطيني، الذي تمكن من تسجيل 18 هدفا في هذا اللقاء الحاسم.

م. صوفيا

تكرار سيناريو الطوابير للظفر بالمواد الأساسية في عاصمة الشرق

المطالبة بلجان تحقيق لكشف سر الندرة ومسار توزيع المواد

تشهد عاصمة الشرق، ومنذ حلول الشهر الفضيل، تذبذبا في بيع وتسويق المواد الأساسية، والتي يراها المواطن البسيط قاعدة المائدة الجزائرية، على رأسها الدقيق، الزيت والحليب، ما جعل العديد من الجمعيات الفاعلة تطالب بلجان تحقيق في الميدان لكشف مركز الخلل في الأمر، خاصة وأن السلطات تؤكد وفرة هذه المواد.

م. صوفيا

● يتكرر سيناريو الطوابير الطويلة، بشكل يومي، أمام محلات أو الشاحنات لإنزال مادتي الزيت والدقيق "السميد" وحتى الحليب، بالرغم من مضاعفة إنتاجه خلال رمضان.

ع. ب/ م/ شركة

تجار يشتكون من عدم تمكنهم من ابتياع السميد من بعض المطاحن

شهدت أغلب الأسواق والمحلات التجارية الكبرى، عبر إقليم ولاية قسنطينة، نقصا في مادتي الزيت والسميد والتي اشتكى التجار من عدم حصولهم على هذه الأخيرة من المطاحن.

وحسب معلومات من مصادر مطلعة، فإن كميات من السميد يتم تصديرها لبعض الولايات المجاورة، في الوقت الذي لا تزال الولاية تعاني فيه من عدم الاكتفاء ومن سيناريو الطوابير اليومية للظفر بهذه المادة، علما أن كثيرا من المواطنين قد اشتكوا من بيع السميد ببعض أسواق الرحمة بـ 400 دينار لكيس 10 كيلوغرام، ويفرض على الزبون كيلوغرام واحد من الكسكسي.

مواطنون محرومون من الحليب وآخرون ينتظرونه في طوابير لساعات

الحليب أيضا لا يزال من بين احتياجات المواطن اليومية، التي يتضاعف استهلاكه لها خلال شهر رمضان، حيث يقف المواطنون بالساعات في طوابير طويلة أمام المحلات، وقد شوهد ذلك في كل من بلدية حامة بوزيان وبعض الوحدات في علي منجلي ومناطق أخرى، وهذا للظفر بكيسين من الحليب مع فرض بعض المحلات لكيس من حليب البقر، وهو ما يثير حفيظة المواطن في كل مرة.

ولدى سؤال أحد التجار عن سبب فرض ذلك على المواطن، قال أنه وبدوره تعرض لنفس الشيء، حيث فرضت عليه الملبنة 120 كيسا من حليب البقر مقابل 200 كيس حليب عادي، وهو ما ينعكس سلبا على المواطن.

يحدث هذا بالرغم من أن ملبنة نوميديا قد أعلنت عن رفع إنتاجها خلال رمضان، إلى 350 ألف لتر في اليوم.

تجار يتجنبون التزود بالزيت خوفا من قانون المضاربة وتهافت المواطن

وبالنسبة للزيت، يتخوف الكثير من التجار استقدام مادة الزيت لمحلاتهم والتي لا يمنح منها سوى 150 دنا، كل أسبوع، لكل محل من المحلات الكبرى، وهو ما جعل أصحابها يحجمون عن شرائها خوفا من تأثير تزاحم المواطنين الذين يربضون أمام المحلات منذ الخامسة صباحا، وتدافعهم على واجهات المحلات الزجاجية من جهة وخوفا من قانون المضاربة من جهة أخرى، في وقت لا يتم فيه توزيع هذه المادة على المحلات الصغيرة.

كما أن تجار الجملة بمنطقة واد الحد يفتقرون لهذه المادة أيضا، ما جعل التجار في حيرة من أمرهم، متسائلين "أين مادة الزيت التي لا تظهر في الأسواق؟"، رغم أن ثمن الدن ذي الـ 5 لترات قد بلغ 750 دينارا وأكثر.

جمعية نوميديا للتجار والحرفيين تطالب بفتح تحقيق حول توزيع الزيت والدقيق

وقد اعتبر السيد فتح الله شريبط، رئيس جمعية نوميديا للحرفيين والتجار، في تصريحه لـ "الخبر"، الأمر مهانة للمواطن الذي يقف بالساعات أمام شاحنات الزيت والدقيق، فهناك، حسبه، من يترك عمله ليوم أو يومين للظفر بـ 5 لترات من الزيت، و10 كلغ من السميد.

وقال المتحدث أن تجار المحلات الكبرى من حقهم الخوف من تحطيم واجهاتهم التي يبلغ ثمن الواحدة منها، على أقل تقدير، 8 ملايين سنتيم، فيما لا يتعدى هامش الربح في الدلو الواحد الـ 50 دينارا دون احتساب الغرامة. وأكد محدثنا أنه قام وجمعيته بدوريات مع رجال الأمن، حيث لم يجدوا كميات الزيت التي أعلنت عنها السلطات، مطالبا بفتح تحقيق بخصوص كميات الزيت الموجهة لقسنطينة والتي لا تنعكس على الأسواق، وكذا بتدخل الوالي لحل هذه الأزمة خلال شهر رمضان.

وحسب السيد شريبط، فقد أكد من خلال خرجات ميدانية لجمعيته، يوم أمس الأحد، أن 7455 دن من الزيت من فئة خمسة لترات تدخل قسنطينة بشكل يومي، فيما تقدر القارورات من فئة لترين بستة آلاف لتر، و5100 لتر في القارورات ذات لتر واحد، مضيفا أن كمية السميد التي تدخل يوميا الولاية من ثلاث مطاحن "كنزة، ميكسيكالي، سيدي راشد" ودون احتساب المطحنة الرابعة قد بلغت 1350 قنطارا، متسائلا عن مصير هذه الكميات من الزيت والسميد ومسارها.

مدير التجارة وترقية الصادرات يوضح

من جهته أوضح مدير التجارة وترقية الصادرات بالولاية، السيد رشيد حجال، في اتصال بـ "الخبر"، بالنسبة لمادتي الزيت والسميد أن هناك من التجار من يتفادون التعامل بالفاتورة، مقرا بوجود تذبذب في توزيع مادة السميد بسبب التهافت غير المبرر للمواطنين، حسبه، على بعض المواد.

وأكد ذات المسؤول أن هناك مخزونا معتبرا من هذه المادة على مستوى المطاحن وأغلب التجار، حسبه، لا يفضلون العمل مع المطاحن بسبب التهرب من الفاتورة، مؤكدا أنه تم توزيع كميات كبيرة من مؤسسة "أغروديل".

وعن رفض المطاحن تزويد التجار بهذه المادة، قال المدير "إذا رفضت المطحنة التمويل ننظر في القضية بعد تحقيق ميداني لتنظيم السوق وإرجاع الاستقرار له".

وأقر المتحدث بمشكل الزيت، وبطوابير لمئات المواطنين أمام شاحنات البيع المباشر للزيت، حيث أرجع سببه للمواطن نفسه، قائلا "نجد نفس المواطن يحضر بشكل يومي لأخذ الزيت".

وأبرز المتحدث أنه سيتم توفير الزيت بالسوق بشكل دوري، "لكن وفق الكميات التي يطرحها الموزعون". وعن نقص الحليب في بعض المحلات، أكد المسؤول أن ملبنة نوميديا قد ضاعفت من إنتاجها، كما أن الملبنات الأخرى تعمل بانتظام و«كل ملبنة لديها إقليمها وموزعوها وكل موزع لديه المحلات التي يوزع لها.

ونحن نسهر على عدم وجود البيع غير المقنن، أو أخذ الكمية إلى جهة أخرى"، مشددا بالقول "نحن نعاين ونتخذ الإجراءات القانونية اللازمة، وسنتدخل للتأكد من الوضع لإعادة الأمور إلى نصابها".

... وقال الأمين الولائي لاتحاد التجار والحرفيين

وعن وضع السوق بالولاية، خلال الشهر الفضيل، وتداعيات أزمة المواد الاستهلاكية الأولية قال الأمين الولائي لاتحاد التجار والحرفيين بالولاية السيد محمد العيد بوهنقل، في اتصال بـ "الخبر" أن المشكل في التوزيع والتاجر الذي أصبح يخاف من قانون المضاربة ويخاف من غضب المواطن.

وقال المتحدث أن "الكوفيد" خلق تذبذبا في السوق، ناهيك عن الحرب في أوكرانيا التي أثرت على استقدام مادة الدقيق من هناك، مؤكدا "علينا بالاجتهاد لتوفير الخضر والفواكه محليا لتلبية بعض حاجيات المواطن".

م. ص

ملتقى وطني حول المالية الإسلامية بجامعة الأمير عبد القادر

● من المنتظر أن تحتضن جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يومي الـ 16 و17 أفريل الجاري، ملتقى وطنيا حول المالية الإسلامية أداة لتحقيق الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، وهذا بالشراكة مع المجلس الإسلامي الأعلى. وجاء في ديباجة الملتقى أن مفهوم الاستقرار المالي يشير إلى الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادرا على التحوط ضد مختلف الأزمات، مع الاستمرار في حالة وقوعها في أداء وظيفته المتمثلة في تعبئة وتخصيص الموارد المالية لتحقيق مختلف برامج التنمية الاقتصادية، وهذا ما يوضح العلاقة الوطيدة والمتلازمة بين الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية. ويهدف هذا الملتقى، حسب منظميه، إلى تسليط الضوء على مختلف المجالات التي يمكن للمالية الإسلامية المساهمة في تنميتها، وأيضا تبيان أهمية إدماج المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، إلقاء الضوء على مسيرة تجربة المالية الإسلامية في الجزائر وتقويمها، إلى جانب تقديم مقترحات عملية بشأن آليات وإجراءات تطوير وتفعيل دور المالية الإسلامية في الجزائر، بما يحقق أهدافها التنموية. وهذا من خلال مناقشة عديد المحاور على غرار الجوانب الشرعية والقانونية للمالية الإسلامية، دور المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي، دور المالية الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية، عصرنة مؤسسات المالية الإسلامية في ظل الرقمنة والتكنولوجيا المالية، واقع وآفاق تطبيق المالية الإسلامية في الجزائر وإلى جانب طرح تجارب دولية حول إسهامات المالية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي.

بلدية بني حميدان
المطالبة بتحسين الوضع الصحي عبر القرى والمشاتي

● يعاني قاطنو بلدية بني حميدان نقصا في عديد المنشآت والمرافق، على رأسها المرافق الصحية، حيث أثاروا مشكل وضعية العيادة المتعددة الخدمات التي أصبحت لا تقدم الدور المنوط بها لقدمها، مقابل التزايد الديموغرافي لساكنة البلدية، ما جعلهم يناشدون السلطات القائمة على القطاع بدراسة وضعية هذا المرفق الصحي ومحاولة تحسين الخدمات لصالح السكان. تطالب أزيد من 14000 نسمة، ببلدية بني حميدان، السلطات التحرك العاجل لتخصيص مراكز صحية جوارية لفائدة المرضى كالنساء الحوامل والمصابين بأمراض مزمنة، لتجنيبهم التنقل إلى بلديات مجاورة أو إلى البلدية الأم من أجل أبسط علاج، على حد تعبيرهم. وقال المشتكون أن عديد القرى تفتقر إلى عيادات، بينما تعاني تلك الموجودة من وضعية مزرية جراء افتقارها لأدنى الإمكانيات، مؤكدين أن العيادة المتعددة الخدمات بمركز البلدية تعاني غياب مصلحة الولادة وطبيبة نساء أو قابلات، مما يضع الحوامل في حالة صعبة أثناء الوضع، وكثيرا ما تعرضت حياة السيدات للخطر بسبب هذا الأمر.

جمعتها: م. صوفيا

تطبيق زيادة غير قانونية في أسعاره بطريقة أخرى

مواطنون وجمعيات يكشفون عن نقص في وزن الخبز

● قرر العديد من الخبازين في قسنطينة تطبيق زيادة غير قانونية في أسعار الخبز الذي يباع بـ 10 دنانير بطريقة أخرى، خاصة بعد فشل رفع تسعيرته من 10 دنانير إلى 15 دينارا، وسط غفلة الزبائن وغياب مصالح الرقابة، حسب بعض المواطنين وعديد الجمعيات الفاعلة في المجتمع المدني.

وقد شجع هذا السلوك الخبازين أيضا على الغش في وزن الخبزة، الذي لا يتجاوز في الكثير من الأحيان 190 غراما، في حين يحدد القانون وزنها بـ250 غراما، وهذا ما دفع ببعض الجمعيات للمطالبة بلجنة تحقيق وطنية في هامش ربح المخابز.

خرق العديد من الخبازين للقانون جهارا نهارا بغشهم للمواطن دون حسيب ولا رقيب، هذا ما وقفنا عليه في جولة استطلاعية، قادتنا الأسبوع الماضي، لبعض المخابز عبر البلدية الأم ومناطق أخرى اشتكى فيها المواطنون من نفس الظاهرة، حيث اشترينا ما بين خبزة وثلاث خبزات، قمنا بوزن الخبز في ميزان إلكتروني دقيق ما جعلنا نجد نقصا في وزن الخبز بما معدله 80 غراما أقل من الوزن القانوني المحدد بـ 250 غراما، بينما وجدنا قلة من المخابز التي تعتمد على الوزن القانوني أو أقرب منه بقليل.

ونادى العديد من المواطنين ممن سألناهم في هذا الشأن بلجنة تحقيق في هامش ربح الخبازين، خاصة أن الخبز الذي يتناولونه، حسب أغلبهم، يفتقد إلى الجودة والوزن القانوني.

كما يعمد الكثير من الخبازين إلى تطبيق أسعار مرتفعة غير مبررة، بحجة أنهم أضافوا مواد خاصة لتحسين الخبز، فهناك مخابز تضيف مادة الحليب في صناعة الخبز، وترفع سعره إلى ثلاثة أضعاف وهناك من يضيف بعض الزيتون في الخبز، فيرفع سعره إلى أربعة أضعاف وهكذا، حيث أجزم الكثير من هؤلاء أن تدعيم مادة الخبز وعدم تجاوب السلطات مع مطالب الخبازين ساهم في انتشار ظاهرة الغش في صناعة الخبز.

كما أن الكثير من أهل الاختصاص يشتكون من كون الخبزة الواحدة أصبحت تعادل أحياناً أكثر من سعر البيع الذي يحدده القانون، ناهيك عن ارتفاع أسعار الكهرباء والغاز، وكذا ارتفاع سعر الدقيق الأبيض "الفرينة"، وغيره من مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى رواتب العمال ومصاريف الضرائب والتأمين الصحي للعمال".

وفي هذا الجانب أكد مدير التجارة لـ "الخبر" أن المعايير تلزم الخبازين بـ 250 غراما للخبزة الواحدة، مقرا بوجود بعض حالات الغش حيث، تم ضبط بعض الحالات أين تم خفض ميزان الخبز، مشيرا لوجود دوريات المراقبة.

ودعا المسؤول المواطنين، ومن خلال "الخبر"، إلى التبليغ عن أي خرق تجاري للقانون من خلال الاتصال على الرقم الأخضر، سجل الشكاوي، أو المنصة الإلكترونية "اشكي".

م. صوفيا